

دور نظام الدفع الالكتروني في ترشيد المعاملات المصرفية

The role of the electronic payment system in rationalizing banking transactions

العربي قلاع الدم*، محبر التنمية الادارية بالمؤسسات الاقتصادية، جامعة غرداية (الجزائر)،

gulladem.larbi@univ-ghardaia.dz

محمد مبسوط، محبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، جامعة غرداية (الجزائر)،

meksoute.mohammed@univ-ghardaia.dz

تاريخ القبول: 2023/..../..

تاريخ الاستلام: 2023/..../..

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور ومدى مساهمة أنظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الخدمات المصرفية، باعتبار أن العالم الاقتصادي يعمل على نشر وتعميم الخدمات المالية على كافة فئات المجتمع، وذلك بالتركيز على خفض كلفة الخدمات وسرعة وصولها إلى مستويات تجعل الحصول عليها يسيرا وفي متناول الجميع، حيث أن ظهور مفهوم التجارة الالكترونية والتوسع الكبير للعمليات المصرفية سمح بخلق أنظمة ووسائل دفع حديثة تساهم في التطور التكنولوجي وتقلص بشكل كبير من التكاليف الملقاة على كل أصناف المجتمع. ويهدف هذا البحث إلى إبراز كيف ستفرض أنظمة الدفع الالكترونية في زيادة وتكثيف أنشطة التعاملات المصرفية والتحكم في الآليات الحديثة لتسيير الاقتصاد العالمي وغيرها من الأسئلة التي تكشف لنا تفاصيل الخاصة بالتجارة الالكترونية، وتوصلت النتائج إلى أن استعمال التكنولوجيا المعلوماتية وشبكات الاتصال المتطورة يلعب دورا جوهريا في عمل النظام المالي وفي ضمان امن وسرعة المعاملات المصرفية و مقاصاتها الآلية.

كلمات مفتاحية: الخدمات المالية، نظام الدفع، الصيرفة الالكترونية، المقاصة.

Abstract:

The study aimed to know the role and extent of the contribution of electronic payment systems in enhancing banking services, given that the economic world works to spread and generalize financial services to all segments of society, by focusing on reducing the cost of services and the speed of their access to levels that make access to them easy and accessible to all, as The emergence of the concept of electronic commerce and the significant expansion of banking operations allowed the creation of modern payment systems and means that keep pace with technological development and greatly reduce the costs imposed on all segments of society. This research aims to highlight how electronic payment systems will lead to an increase and intensification of the activities of banking transactions and control of modern mechanisms for the conduct of the global economy and other questions that reveal to us the details of electronic commerce. In ensuring the security and speed of banking transactions and their automated clearing.

Keywords: Financial services; payment system; electronic banking; clearing.

Jel Classification Codes: A1, E6, F6

1. مقدمة:

إن تسارع وتيرة اندماج الاقتصاد والتكنولوجيا عجل بظهور العديد من الخدمات المالية والمفاهيم الجديدة في هذا العالم المتقلب والمتحدث باستمرار، ذلك ما سمح لنظام الصيرفة الالكترونية من المداولة السلسة للمال في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية في المجتمع، وذلك من أجل تلبية الحاجيات المختلفة في القطاعات الاقتصادية؛ وبالتالي فإن هناك بعض الدول تستخدم الوسائل الحديثة في حياتها اليومية، ومن بينها الجزائر التي تعمل على تشجيع التنافس وفتح اقتصادها تدريجيا على حسب ما يقتضيه السوق العالمي.

تعتبر البنوك من أبرز المسؤولين عن تمويل الأنشطة الاقتصادية، ولذلك وجب الاهتمام بهذا القطاع بغية رفع الكفاءة به وتحسين مستوى الأداء والاعتماد على وسائل وأنظمة سحب ودفع حديثة تساهم في تحقيق المساواة بين الأفراد والمؤسسات وجعلهم على مستوى واحد، وبالتالي توفير الوقت والجهد والمال المخصص لخدمة المجتمع، لذا و مما سبق وقصد فهم ومعرفة اهمية وعلاقة نظم الدفع بنجاعة الصيرفة الالكترونية نطرح الإشكال التالي:

كيف تتم معالجة المعاملات المصرفية في ظل نظام الدفع الالكتروني الحديث؟

و لشرح أوفر يمكن تبسيط هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل توجد علاقة بين استخدامات أنظمة الدفع الالكتروني وبين تسير المعاملات المصرفية ؟
- هل يمكن لنظام الدفع الالكتروني سد الحركية المالية ضمن أنشطة المؤسسات المصرفية ؟
- ما هي القيمة المضافة من استخدام أنظمة الدفع الالكتروني في تسهيل معاملات التجارة الالكترونية ؟

- ما هو واقع نظم الدفع الالكتروني داخل المؤسسات المصرفية الجزائرية ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات سنتطرق في ورقتنا البحثية هذه للمحاور التالية:

المحور الأول: عموميات حول الصيرفة الالكترونية.

المحور الثاني: الحلول التي توفرها أنظمة الدفع الالكتروني لمواجهة التحديات المصرفية.

المحور الثالث: دور وسائل الدفع الالكتروني في زيادة كفاءة الأنشطة الادارية للمؤسسات المصرفية .

المحور الرابع: نظام المقاصة الالكترونية ومشروع تطبيقها بالجزائر.

أهمية الدراسة: إن أهمية البحث تكمن في معرفة مدى العلاقة بين نظم الدفع المختلفة خاصة الالكترونية منها وأداء البنوك، باعتباره دعامة مساندة، فتكنولوجيا الدفع هي السبيل الميسر لتحقيق أداء وفعالية لوسائل المطبقة لتسهيل المعاملات البنكية، ومن خلال هاته العلاقة نحاول التطرق إلى مدى نجاعة وتأثير وتأثر كل منهما بالآخر.

2. عموميات حول الصيرفة الالكترونية

الصيرفة الإللكترونية، أو المصارف الإللكترونية، مصارف على الخط، مصارف عن بعد، مصارف الإنترنت، كلها اصطلاحات تؤدي ذات المقصود، مع فرق في درجة "الإلكترونية" في أعمالها، إذ نجد مصارف تعمل كلية على الخط، فهي بالتالي مصارف افتراضية، ومصارف أخرى تقدم خدمات بالطرق الإللكترونية بالإضافة إلى عملها بالطرق التقليدية.

ومهما كانت درجة "الإلكترونية" على المستويات الجزئية، فإن عالم الوساطة المالية عرف تحولاً نوعياً غير من أبعاد وأهداف استراتيجيات المصارف في السنوات القليلة الأخيرة. وكان ذلك نتيجة منطقية لثورة التكنولوجيات الجديدة في الإعلام والاتصال وعملة الأسواق المالية والمصرفية.

1.2 تعريف الصيرفة الالكترونية:

هي تلك البنوك والمؤسسات المالية المستندة على ركائز الكترونية من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان وبأقل كلفة وأسرع وقت وأقل جهد. (زهير، 2008، صفحة 29)

الصيرفة الالكترونية هي عندما يقوم البنك بكل عملياته عن طريق استعمال الانترنت وتكنولوجيا المعلوماتية من اجل تقديم خدمات أكثر جودة وسرعة لعملائه، وفي هذه الحالة يكون البنك قد ربح الوقت مع إرضاء العملاء. (بريكة، 2014، صفحة 99)

أما بالنسبة لنشأة الصيرفة الالكترونية فيرجح البعض أن ظهورها كان منذ سبعينات القرن العشرين عندما بدأت البنوك تعرض خدماتها عبر الهاتف، فأصبح بإمكان الزبون استخدام الخط الهاتفي للاطلاع على أرصده، وتحويل الأموال، وتسديد الفواتير، (الفرد، 2001)، وفي الثمانينات من نفس القرن أصبحت التلفزة والكابل والحاسوب الشخصي ووسائل جديدة يمكن استخدامها في الصيرفة بالبيت، وحلت بذلك مشكلة محدودية الأنظمة الهاتفية فيما يخص الكتابة والصورة. وبعد التطور الكبير الذي عرفته تكنولوجيا الإنترنت، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وجدت البنوك الوسيلة المثلى لعرض العمليات المرتبطة بالحسابات والعمليات المالية دون تحرك للسيولة النقدية. وفي سنة 1995 عندما أنجزت

Netscape أول برنامج يسمح بدخول مواقع الويب (**browser internet**) فأصبحت الصيرفة عبر الخطوط الحقيقية ممكنة. ويعتبر (**Security first national Bank SFNB**) أول بنك عبر الخط في العالم وهو بنك أمريكي، وتميز نوعين من البنوك يستخدم تقنية الصيرفة الالكترونية: - البنوك الافتراضية (بنوك الانترنت): وتوفر على نفسها مصاريف العقارات والمستخدمين، ويوفر رغم حداثة نظامه أرباحا تعادل ستة أضعاف أرباح البنك العادي.

- البنوك الأرضية: وهي البنوك التي تمارس الخدمات التقليدية بالإضافة إلى صيغة خدمات الصيرفة الالكترونية. (منصف، 2002، صفحة 6)

2.2 أشكال الصيرفة الالكترونية

تتخذ الصيرفة الالكترونية عدة أشكال من أهمها ما يلي: (محمد، 2015، صفحة 5)

1- البنوك الالكترونية: في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الحوسبة والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب التسلسلي للبيانات ومفهوم المعلومة على الخط، وتوافق ذلك مع استثمار الانترنت في ميدان النشاط التجاري الالكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، ومع الاعتماد المتزايد على نظم الحوسبة في إدارة الأنشطة وازدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات ككيان معنوي، أصبح هو المحدد الاستراتيجي للنجاح في قطاعات الأعمال والمال والاستثمار المالي، في ظل ذلك كله، تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط، للتحويل الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص، ومن خلال برمجيات نظام كمبيوتر العميل إلى بنك له وجود كامل على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية، وفوق ذلك تطور مفهوم العمل المصرفي من أداء خدمات مالية خاصة بحسابات العميل، إلى القيام بخدمات المال، والاستشارة المالية، وخدمات الاستثمار والتجارة، و الإدارة المالية وغيرها.

2- النقود الالكترونية: ظهر ما يسمى بفكرة النقود الالكترونية والتي توازي فكرة النقد العادي كنقود

افتراضية ليتم التعامل بها عبر الفضاء الالكتروني والتي تسمى أحيانا (**cyber cash**) أو (**digit cash**) وتقوم هذه العملية على أساس تحويل النقود من صورتها المادية إلى أخرى افتراضية وبشكل

وحدات رقمية لها حساب خاص يوازي فكرة الحساب العادي لدى المصارف، معتمدة على برنامج خاص من برامج الحاسب الآلي، يتألف من سلسلة من الأرقام المتتالية المعتمدة على الرياضيات المعقدة لتعالج بعدين هما، القيمة التي تحملها هذه النقود، ومدى تعلقها بحساب العميل الأصلي، على أن تكون هذه العملية مشفرة وتستعمل لمرة واحدة فقط، وكانت شركة **digicash** الهولندية أول من أطلقت نظام العملة الالكترونية تحت اسم (**E-cash**) ليتم الدفع به مباشرة في المعاملات الجارية عبر الانترنت، وقد ظهر مؤخرا العديد من أنظمة العملات الالكترونية الأخرى مثل **Mondex, Net cash** وحسب هذا النظام يقوم مستخدم الشبكة الراغب في استعمال العملة الالكترونية بفتح حساب جاري بالعملة العادية، وحساب جار بالعملة الالكترونية ويطلب تحويل المبلغ الذي يريد من العملة العادية لحساب العملة الالكترونية باستخدام الكمبيوتر عن بعد، غير أن التعامل بهذه الطريقة تستدعي أن يكون الطرف الآخر المقابل له حسابان جاريان موازيان لحسابات الزبون ولدى نفس المصرف، وذلك لكي يستطيع التاجر الطلب من البنك للتحقيق من كفاءة رصيد الزبون، ويعطي أمره إما بقيد الثمن بحسابه بالعملة الالكترونية، أو تحويلها لحسابه بالعملة العادية. (بختي، 2008، صفحة 72)

2.3. خصائص الخدمة المصرفية:

تتصف الخدمة المصرفية بمجموعة من الخصائص وسنعرضها فيها ما يلي :

1- غير ملموسة: أن الخدمة المصرفية ليس لها تجسيد مادي بحيث لا يمكن نقلها أو تخزينها أو تعبئتها أو فحصها قبل الشراء، فمن الناحية العملية أن إشباع واستهلاك الخدمة تحدث في نفس الوقت لذلك يصعب معاينتها.

2- عدد وتنوع الخدمات المصرفية: إن الخدمات التي تقدم من قبل البنوك كثيرة ومتنوعة لتلبية مختلف احتياجات الزبائن، خاصة الاحتياجات التمويلية والائتمانية باختلاف أنواعهم وتواجدهم الجغرافي.

3- إشباع رغبات الزبون: يتعين أن تكون الخدمات التي يقدمها البنك ترضي الزبون ولا تدع له مجالاً للبحث عن خدمات بنك آخر، فالعلاقة بين البنك والزبون علاقة دائمة ومستمرة قائمة على تعظيم الإشباع لدى الزبون.

- 4- صعوبة التمييز في الخدمة المصرفية: تتصف الخدمة المصرفية بقدر كبير من التشابه والنمطية، مثلاً الخدمات المصرفية التي تكاد أن تكون نمطية في بنوك مختلفة: الحساب الجاري، القروض.
- 5- صعوبة تقييم الخدمات المصرفية: ترجع لكون الخدمات المصرفية غير ملموسة، يصعب لمس الخصائص المادية و المنفعة لها ولعدم قدرة البنك على تقديم عرض ملموس للخدمة المصرفية فان الزبون لا يستطيع تقييم شراء للخدمة المصرفية قبل الحصول عليها، وهذا يؤثر على برنامج الترويج والتنوع للخدمة المصرفية.
- 6- الاعتماد على الودائع: تعتمد المصارف على الودائع في تأدية جميع خدماتها المصرفية، وهي تمثل المصدر الأساسي لتمويل المصارف وتحقيق أرباحه .
- 7- الانتشار الجغرافي: أي امتلاك شبكة فروع في أي بنك ذو حجم ومجال واسع بحيث ينتشر جغرافياً بشكل يتلاءم مع رغبات واحتياجات الزبائن إلى الخدمات والمنتجات المصرفية. و كل هذا من أجل تحقيق المنفعة المكانية للعميل وبشكل فعال سواء على المستوى المحلي حيث يمارس نشاطه أو على المستوى الدولي حيث يحتاج إلى من يساعده على اختراق السوق الدولية والتصدير إليها بفعالية كبيرة.
- 8- التوازن بين النمو والمخاطر: أن أي عمل مصرفي موضوعي يتصف بالضرورة إيجاد توازن بين توسع نشاطه ودرجة المخاطر التي يتحملها المصرف، باعتبار أن المصرف مؤسسة تمارس نشاطها في ظل سيادة ثقة تامة ومتبادلة بين الزبون والمصرف، إذ من أولى مسؤوليات المصرف أن يجري نوعاً من توازن بين توسع النشاط المصرفي وبين أعباء هذا التوسع.
- 9- تكامل الخدمة المصرفية في ذاتها: الخدمة المصرفية غير قابلة للتجزئة أو التقسيم أو الانفصال، ومن المعروف أن الخدمة المصرفية تنتهي عند تقديمها في كل مرة تقدم فيها، حيث لا يمكن تخزين الخدمة المصرفية مرة أخرى للزبون فهي تستهلك في نفس اللحظة التي تنتج وتقدم فيها مما أدى إلى الاهتمام بجودة تقديم الخدمة والمهارة في التعامل مع الزبائن.
- 10- صعوبة تحديد السوق المصرفية بدقة: وخاصة في الدول النامية لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية و السياسية من جهة، والقصور الواضح في الأنشطة التسويقية للبنك من جهة ثانية. (بريكة، 2014، صفحة 90)

2. 4. أهمية الصيرفة الالكترونية:

يقصد بعمليات الصيرفة الالكترونية تقديم البنوك للخدمات المصرفية التقليدية، أو المبتكرة من خلال شبكات اتصال الكترونية تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقا لشروط العضوية التي تحددها البنوك، وذلك من خلال احد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بها بهدف:

- 1- إتاحة معلومات عن كل الخدمات التي يؤديها البنك دون تقديم خدمات مصرفيه على الشبكة.
- 2- حصول العملاء على خدمات محدودة، كالتعرف على معاملاتهم و أرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم وطلب الحصول على قرض.
- 3- طلب العملاء تنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال .
- 4- ارتفاع كفاءة المصرف وزيادة ربحيته نظرا للانخفاض الكبير الحاصل في تكاليف التشغيل، حيث تؤكد المعطيات الدولية أن تكلفة المعاملات المصرفية بواسطة الانترنت تشكل نحو 0,2% من تكلفتها في حالة الاعتماد على فرع البنك التقليدي، و 3,6% في حالة استخدام التليفون، بينما تشكل 8% من تكلفتها عند استخدام جهاز الصراف الآلي ATM.

3. الحلول التي توفرها أنظمة الدفع الالكتروني لمواجهة التحديات المصرفية.

يرتكز نظام الدفع أساسا على النقد، باعتباره أداة لتبادل السلع و الخدمات بين الأفراد وتسوية التزاماتهم فيما بينهم، وقد تطور هذا النظام على مر الزمن من ارتكازه على النقد بالطريقة التقليدية إلى ارتكازه على الطريقة الحديثة ألا و هي إجراء كافة أنواع المعاملات باستخدام الطرق الالكترونية، التي تمثل الصورة الالكترونية لنظام الدفع التقليدي ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هاته الوسائل التجارة الخارجية.

1. 3 تعريف أنظمة الدفع:

يمكن تعريف نظام الدفع، بأنه مجموعة التسويات لمجموعة من دوائر المتعاملين، وذلك من أجل تحويل قيم بين الطرفين على الأقل، وبأقل تكلفة، وبأقل المخاطر وفي وقت سريع في حدود ما تسمح به التكنولوجيا المتوفرة في وقت معين. (الدين، 2006، صفحة 83)

2.3 خصائص وأشكال الدفع الالكتروني:

أولاً: خصائص الدفع الالكتروني: إن آليات الدفع يجب أن تستجيب لعدة خصائص إذا أرادت أن تلقى القبول العام من جهة وان يصادق عليها من جهة أخرى، وهذه الخصائص تنقسم إلى قسمين:

1- الخصائص التطبيقية: أي من المنظور التطبيقي و تنقسم إلى:

أ- خصائص الاستعمال: وتتضمن ما يلي

- القبول: قبل جعل النظام حقيقة يجب ان تتمتع البنية التحتية بقبول واسع وهذا من اجل ضمان فعالية النظام وقابليته للحياة.

- تكلفة المعاملة: تكلفة استعمال آلية الدفع يجب أن تتناسب مع قيمة المعاملة في حد ذاتها وكلما اقتربت من الصغر كلما كان جيداً.

- المرونة: هذا يعني أن آليات الدفع يجب أن تكون بمقاييس تستجيب لمختلف الاحتياجات و ليست مرتبطة بموقع أو بنوع محدد من المعاملات. كما يجب أن تكون محررة من القيود وغير مستقلة عن حماية الأشخاص الطبيعيين.

ب- خصائص القبول: وتتضمن ما يلي:

- إتاحة النظام: وهي خاصية يجب أن تكون موجودة في أي وقت و بطريقة غير متقطعة و خاصة في نطاق المعاملات الدولية.

- قابلية تقسيم الوحدات: يجب أن تتميز آليات الدفع بخاصية تقسيم الوحدات لكي توزع على الدفع في المعاملات حيث يرتبط تقسيم الوحدات بتكلفة المعاملة المقدرة سابقاً، وقد اقترحت من اجل المعاملات ضعيفة القيمة.

- سهولة الاستعمال: أن عملية الدفع يجب أن تكون سهلة التنفيذ وتعتبر هذه الخاصية مهمة لنجاح النظام لان الدفع يجب أن يكون سهل، سريع، و يمكن استعماله بالنسبة للمستهلك و التاجر. (احمد، 2004، صفحة 4)

2- الخصائص التشريعية: أي من وجهة نظر القانون وتتضمن الجانب الأمني و الجانب السري.

- الجانب الأمني: تحقيق الحماية لمحتوى الرسائل أو البيانات ضد محاولات التغيير أو التعديل أو المحو خلال كافة مراحل التبادل و ضمان التحقق من شخصية كل من المرسل و المستقل. وتعتبر هذه الخاصية الأكثر أهمية و التي يجب توفرها في نظام الدفع و يجب ان تتوفر ثلاث مميزات لنجاح هذا النظام وهي جودة النظام، عدم التراجع عن الدفع الحاصل و الثقة في الآليات المستعملة.

- الجانب السري: يقصد به اختفاء محتوى الرسائل والبيانات بطريقة مناسبة تمنع التعرف على محتوياتها خلال تحريرها أو حفظها أو تداولها.

ثانيا: أشكال الدفع الالكتروني: إن الدفع الالكتروني يمكنه أن يتخذ أحد الأشكال التالية:

- الدفع على الخط: يقوم على اشتراك البنوك في انجاز المعاملات مع الغير، حيث ان هذا الدفع يطلب من طرف التاجر الذي يجب ان يكون متصل بمودم **modem** و بشبكة مع البنك قبل انهاء اي عملية في حين ان البنك يقوم بمراقبة مدى سلامة النقود المحولة.

- الدفع خارج الخط: يسمح بالتراضي المباشر بين الطرفين دون جلب موافقة البنك وفي هذه الحالة. (احمد، 2004، صفحة 6)

4. دور وسائل الدفع الالكتروني في زيادة كفاءة الأنشطة الادارية للمؤسسات المصرفية

بظهور الانترنت و التجارة الالكترونية أصبحت طرق الدفع التقليدية لا تتماشى مع طبيعة هذه المعاملات الافتراضية بحيث لم تستطع مجاراة عصر السرعة، لذا كان لزاما استخدام ووسائل دفع تتلاءم وهذه الطبيعة الافتراضية المرنة، وهذا ما يدل عليه مصطلح الدفع الالكتروني فهو مصطلح واسع يجمع بين طياته كل الوسائل الدفع التي تستخدم فيها التكنولوجيا، مثل التحويل الالكتروني للأموال، الشيك الالكتروني، الكمبيالة الالكترونية، الدفع بالبطاقة الالكترونية، و الدفع بالنقود الالكترونية.

4. 1 تعريف وسائل الدفع الالكترونية:

وسائل الدفع الالكتروني هي مجموعة الأدوات والتحويلات التي تستخدم فيها التكنولوجيا لتسديد الخدمات والسلع أو الدفع المباشر.

4. 2 خصائص وسائل الدفع الالكتروني :

تتميز وسائل الدفع الالكتروني بالخصائص التالية:

- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية : اي انه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم .

- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية: وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.

- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد: حيث يتم إبرام عقد بين أطراف متبايعين من مكان، ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت، بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، يتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.

يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

الاسلوب الاول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض (الدفع عبر شركة الانترنت، و ذلك بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية) زمن ثم فان الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى بغير هذه الطريقة، ويشبه ذلك العقود الذي يكون فيها الثمن مدفوعا مقدما.

الاسلوب الثاني: من خلال البطاقة البنكية العادية، حيث لا يوجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم سحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية.

* يلزم تواجد نظام مصرفي معد للإتمام ذلك: أي توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.

* يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

أ- النوع الاول: شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على الأطراف التعاقد، ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة منهم.

ب- النوع الثاني: شبكة عامة، حيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم ذلك روابط معينة. (سليمة، 2014، صفحة 26)

4. 2 أنواع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر:

تعددت وسائل الدفع الالكتروني واتخذت أشكالاً تتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت، حيث كانت أولها ظهور البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقة ذات الشريط المغنطيسي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية ومن بين هاته الوسائل نذكر:

1- البطاقات البنكية: تعرف البطاقة البنكية على أنها بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم حاجياته وأداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو الإتلاف، وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- البطاقات الائتمانية: وهي البطاقات التي تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة، تمكن حاملها من الشراء الفوري لاحتياجاته مع دفع اجل لقيمتها، مع احتساب فائدة مدينة على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر مثال "البطاقة الدولية. **carte visa**

ب- بطاقات الدفع: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية، بناء على وجود فعالية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له .

2- النقود الالكترونية: ظهرت النقود الالكترونية أو النقود الرقمية بعد ظهور البطاقات، وتستخدم هذه الطريقة عند التعامل مع الصفقات ذات القيمة النقدية المنخفضة، حيث لا يكون استخدام بطاقات الائتمان في هذه الحالات عملياً، وتأخذ هذه النقود شكل وحدات الكترونية تخزن في جهاز الحاسب الخاص بالبائع أو المشتري، في صيغة برمجية للخدمات المالية تعرف باسم المحفظة الالكترونية وهي تستخدم لتسهيل عملية البيع أو الشراء أو التحويل عبر الانترنت من خلال تخزين المعلومات التي يستخدمها المشتري عند إتمام الصفقة، وذلك لتوفير الوقت ومنع تكرار نفس المعلومات عند كل عملية شراء كأسهم

المشتري وطريقة الشحن وغيرها من المعلومات مثل **on-line** " : أو. **off-line**

3- البطاقات الذكية: تستخدم البطاقات الذكية على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والأمريكية، وهي بطاقات بلاستيكية ممغنطة لتخزين المعلومات الشخصية، مثل الاسم العنوان البنك الذي قام بإصدارها وغيرها، وتستخدم البطاقات أيضا لتخزين قيمة الأموال التي تنخفض بالاستخدام، ويشمل الجيل الحالي من البطاقات الذكية شرائح (IC) ذات وظائف مبرمجة، ويمكن عند نفاذ القيمة الموجودة على الباقة، إعادة شحنها بقيمة مالية جديدة، ويجب على العملاء الاحتفاظ ببطاقة نقد الالكتروني مفصلة اليوم، واحد كل تطبيق، ويمكن ان تشحن البطاقة فقط في مواقع مصممة مثل مكتب أو مقر بنكي. (مرابطي، 2016، صفحة 18)

4- الاوراق التجارية الالكترونية: لا يختلف تعريف الأوراق التجارية الالكترونية عن مثلها التقليدية سوى أنها يتم معالجتها الكترونيا وعلى ذلك يمكن أن نعرفها بأنها، محركات معالجة الكترونيا بصورة كلية أو جزئية، تمثل حقا موضعه مبلغ من النقود، وقابلة لتداول بالطرق التجارية ومستحقات الدفع لدى الاطلاع أو بعد اجل قصير وتقوم مقام النقود في الوفاء، وتشمل 3 أنواع هي:

أ- الكمبيالة الالكترونية: هي محرر شكلي ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بصورة كلية أو جزئية، يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب إلى شخص آخر يسمى المسحوب عليه بان يدفع مبلغا من النقود لشخص ثالث يسمى المستفيد لدى الاطلاع وفي تاريخ معين.

ب- السند لأمر الالكتروني: هو محرر شكلي ثنائي الأطراف معالج الكترونيا بصورة كلية جزئية يتضمن تعهدا من محرر يدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص آخر يسمى المستفيد. (الطار، 2016، صفحة 137)

ج- الشيك الالكتروني: صك مكتوب على شكل وكالة بالوفاء يتمكن الساحب بمقتضاه ان يسحب لمصلحتها أو لمصلحة الغير كل أو بعض الأموال الجاهزة المقيمة لأمره لدى المسحوب عليه. (الطائي، 2013، صفحة 187)

4. 3 مزايا و مخاطر وسائل الدفع الالكتروني:

أولا: مزايا وسائل الدفع الالكتروني.

سنتعرف على مزايا وسائل الدفع الالكترونية من خلال معرفة مزايا النقود الالكترونية والبطاقات الالكترونية.

1- مزايا النقود الالكترونية:

*تشجيع عملية الدفع الآمنة: تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكول الحركات المالية الآمنة، كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم بروتوكول الطبقات الآمنة مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونية أكثر أمنا.

*تكلفة تداولها زهيدة: تحويل النقود الالكترونية عبر الانترنت أو الشبكات الأخرى ارخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية.

*بسيطة وسهلة الاستخدام: تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى الحد، فهي تغطي عن ملء الاستمارات واجراء الاستعمالات البنكية عبر الهاتف.

*تسريع عمليات الدفع: تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلى أي وساطة مما يعني تسريع هذه العملية.

*لا تخضع للحدود: يمكن استعمالها في أي مكان في العلم و في أي وقت كان و ذلك لاعتمادها على الانترنت أو على شبكات لا تعرف بالحدود الجغرافية و لا تعرف بالحدود السياسية. (صابر، 2009، الصفحات 268-269)

ثانيا: مزايا بطاقات الدفع الالكترونية:

*بالنسبة لحاملها: عدم حمل الكثير من النقود التي يمكن ان تتعرض لخطر السرقة أو غيره، كما يمكن أن تكون أدت لتثبيت الهوية في حالة الطوارئ.

*بالنسبة للتاجر: ليس هناك أكثر أمنا أقوى ضمانا لحقوق البائع من البطاقات البنكية ووسائل الدفع الالكترونية بصفة عامة، ذلك أن الشركة المصدرة لها تضمن وصول حقوق البائعين. (وائل، 2009،

صفحة 354)

*بالنسبة لمصدرها: بتحقيق أرباح من خلال الرسومات والاقطاعات المحدد بنسب مفعوية من المبلغ المستخدم. (الحموري، 2009، صفحة 43)

*بالنسبة للمجتمع: من البديهي أن نقول إن البطاقات الدولية ساهمت في مساعدة الدولة باقتسام أرباح مع الشركات الكبرى ومن ناحية أخرى ومن ناحية أخرى فان استخدام البطاقة الائتمانية وغيرها من أدوات الدفع الالكترونية قد خفض نفقات البنك المركزي في طباعة الأوراق النقدية، إضافة للمؤسسات المصدرة قد اقتسمت مسؤولية حماية التزوير مع البنك المركزي، كما إنها تساعد البنوك التجارية في تقديم قروض أكبر وهذا يؤدي لسهولة أكثر. (العتار، 2016، صفحة 156)

ثانيا: مخاطر وسائل الدفع الالكتروني:

*المخاطر المالية: يعد البعد الأمني أحد أهم المواضيع العاملين في القطاع أو المتعاملين بهذه الوسيلة والجدير بالذكر، إن هذه المخاطر لا تتعلق بالمستهلك فقط وإنما تمتد إلى التجار ومصدر البطاقة، فقد تتعرض البطاقة البنكية الالكترونية لي السرقة وقد يتم التزوير عن طريق البيانات المخزونة، كما انه قد يحدث الخرق الأمني إما نتيجة لعمل غير عمدي مثل محو أو تخريب موقع الانترنت، أو القرصنة الالكترونية التي تؤدي إلى آثار أمنية مالية خطيرة.

*المخاطر القانونية: علاوة على المخاطر الأمنية فمن المتوقع أيضا ان تثير النقود الالكترونية بعض المخاطر القانونية منها:

- انتهاك القوانين واللوائح مثل غسيل الأموال.
- إفشاء أسرار العميل وانتهاك السرية.
- من المسائل المهمة أيضا والتي تتعلق بالمخاطر القانونية هي مدى وضوح و شفافية الالتزامات الخاصة لكل طرف.
- انتشار النقد الالكتروني يؤدي إلى التهرب الضريبي.

*المخاطر المالية: انخفاض عرض النقد من قبل المصارف المركزي يؤدي التمادي في استعمال النقد الرقمي إلى تقليص ميزانيات المصارف الالكترونية، إضافة إلى أن مجموع الودائع تحت الطلب التي تحتاجها الأفراد تنخفض وهذا يؤدي إلى خفض عرض النقد من قبل البنك المركزي.

-انخفاض عائدات إصدار النقد.

-تقليص دور البنك المركزي كمسير للسياسة النقدية.

-الحد من قدرة البنك المركزي على إجراء عمليات السوق المفتوحة.

-غسيل الأموال في ظل وسائل الدفع الالكترونية.

-صعوبة تحصيل الضرائب والرسوم على العمليات المصرفية. (سليمة، 2014، صفحة 31)

5. نظام المقاصة الالكترونية ومشروع تطبيقها بالجزائر:

5. 1 مفهوم المقاصة وخصائصها:

أولاً: تعريف المقاصة: المقاصة هي تبادل السندات مع البنوك المسحوب عليها وتسديد المبلغ لفائدة البنوك الدائنة إما بإدراج قيد في حساب مفتوح أو بتسليم شيك مسحوب على مراكز الصكوك البريدية أو وكالة من وكالات البنك المركزي التي تمسك حساب البنوك المدينة. أي أن البنوك لا تسدد بعضها البعض سوى المبلغ منها يحصلها الصافي الناتج عن الفارق بين السندات التي يسدها البنك للبنوك الأخرى والسندات. (إيمان، 2007، صفحة 236)

ثانياً: خصائص المقاصة:

-يعرف نظام المقاصة الآلية من جهة بواسطة مختلف البرامج و المعدات التي يعتمد عليها، و من جهة أخرى عن طريق مجموع القوانين و القواعد التي تسمح بتسوية وضعية المشاركين في نهاية كل دورة تبادل.

-نظام واضح و بسيط يقوم بحساب في نهاية كل دورة تبادل ارصدة المتعاملين و التحويلات و تسويتها.

-تخضع إلى القانون المطبق في بنك التسوية الدولية (BRI) ، والذي يقوم بالحماية ضد المخاطر التنظيمية.

5. 2 أهداف نظام المقاصة:

تتمثل هذه الأهداف في ما يلي:

*عصرية وسائل التبادل بين البنوك.

*تحسين حلقات التداول المادي للقيم.

*اكتساب نظام مقاصة آلية عصرية و ناجع.

*ضمان تسوية عمليات المقاصة في ظرف يومي عمل.

*غرس ثقافة جديدة للتبادل المصرفي تقوم على أساس التعاون الفني والحرية التجارية.

و كما نلاحظ كان الهدف العام للسلطات الجزائرية من إتباع و تطبيق نظام المقاصة الآلية في المعاملات البنكية هو النهوض بالقطاع المصرفي و تطوير القطاع المالي والمبادلات بين البنوك و ذلك لتحفيز الزبائن. (إيمان، 2007، صفحة 238)

5. 3 مشروع تطبيق المقاصة في الجزائر:

أولاً: المشروع بصفة عامة: إن تصميم أنظمة إعلامية في النظام المصرفي، و المالي يشبه في الكثير من الأمور الأنظمة المعمول بها في البلدان المجاورة، و على مستوى التشكيلة المصرفية، يتميز القطاع المصرفي الجزائري بعدد من البنوك اقل كثافة و لكن شبكات وكالاتها أوسع بالمقارنة مع ما تملك نظيرتها في البلدان المجاورة. فنظام المقاصة الآلية يقتضي التكفل بما يميز البنك أولاً، أما الخاصية الثانية هي احتكار إدارة البريد والمواصلات باعتباره المتعامل الوطني الوحيد في مجال الاتصالات.

ثانياً: مقومات مشروع المقاصة: فضلاً عن تبني التكنولوجيا الملائمة، فإن تحقيق المشروع يستدعي إنشاء هيئات و مؤسسات جديدة تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في خلق النظام المرغوب فيه، عمله وتسييره و لعل أهم مقومات هذا الأخير:

أ- تعيين و إنشاء لجنة القيادة: هذه اللجنة مكلفة بقيادة المشروع، و تكون مرفقة بإصدار قرار يحدد المهام المستند إليها بحكم أنها عملية الإشراف على إقامة شبكة ما بين البنوك المقاصة الآلية.

تشكل هذه اللجنة من أعضاء يمثلون المؤسسات الرئيسية و توسع تشكيلتها لتحتوي وزارة المالية، وزارة العدل، واللجنة المصرفية، ووزارة البريد و المواصلات، ومن البديهي أن توكل قيادة هذه اللجنة إلى بنك الجزائر، وحتى يسمح لها بأداء صلاحيتها كاملة، يمكن للجنة أن تنشئ بدورها لجان فرعية إذا ما تطلبت المواضيع الهامة لاسيما في ما يتعلق بالمسائل النظامية، و القانونية، و التكنولوجيا الخاصة بشبكة الاتصالات المساعدة، والمسائل المصرفية، والمسائل المتعلقة بالنقدية.

ب- إنشاء شركة مصرفية مشتركة جديدة للخدمات: إنشاء مؤسسة للتسيير يسند إليها مهمة تسيير المقاصة الآلية، بحيث يجب ان تكون منتمية إلى شركة البنوك. **ABEF**.

ج- إعداد مشروع ميثاق مصرفي مشترك:

إن تناثر النصوص التنظيمية المتعلقة باستغلال وسائل الدفع، و الصعوبات و المعاملات التي لوحظت على مستوى معالجة حوادث الدفع، تحت انتهاج السبيل التالي: إعادة صياغة النصوص التنظيمية وتكييفها خاصة مع الجوانب المتعلقة بالخيارات التكنولوجية والحلول المشتركة، ومع الامتيازات التي يوفرها الانترنت والصيرفة الالكترونية و التجارة الالكترونية، ومع البريد المتبادل بين البنوك، والقواعد العلمية ومواقف المقاصة الآلية والمحاسبية.

د- تشخيص أنظمة الدفع المتواجدة: تسمح هذه العملية بدراسة المشروع المستقبلي للاتصالات وعصرنة البنوك على قواعد سليمة.

ثالثا: شروط المساهمة و قواعد المتبادلة في المقاصة

1- شروط المساهمة:

-على المساهمين في المقاصة الآلية تقبل تساوي قيمة التسجيلات الالكترونية مع قيمة التسجيلات على الورق.

-لا يمكن لأي مساهم غير مباشر تمثيل مساهم من نفس النوع.

-تسديد تكاليف المشاركة و المبادلة المحددة في الاتفاقية.

-احترام قواعد المبادلة التقنية لإيرادات المقاصة الآلية.

-المساهمون في المقاصة الآلية هم أعضاء **SIB** الذين يقبلون استقبال العمليات الموطنة لديهم في شكل عمليات مصرفية.

2- قواعد المبادلة في المقاصة الآلية:

-تجرى العمليات في نظام المقاصة الآلية بصفة أوتوماتيكية آلية من بداية المبادلة حتى التسديد، كما تقوم المعالجة المحاسبية استناد إلى المعطيات الالكترونية التي قدمها المساهمون.

-تمر مبادلة القيم المصورة المتبادلة بين البنك المرسل في البنك المتلقي عبر مركز مبادلة صورة القيم.

- يتحمل كل بنك مسؤولية المعلومات التي ادخلها إلى النظام الآلي. (حسام، 2014، الصفحات 42-53)

6. خاتمة:

في ختام هذا البحث يمكن ان نستخلص بان استعمال التكنولوجيا المعلوماتية وشبكات الاتصال المتطورة يلعب دورا جوهريا في عمل نظام مالي وفي ضمان امن والسرعة في المعاملات المصرفية و مقاصاتها الآلية، بعدما كانت تتم بالطرق التقليدية فظهور بطاقات الائتمان أدى إلى الحل البديل للمشاكل والأخطاء والهفوات المتكررة الناتجة عن الطرق التقليدية، فقد سمحت وسائل الدفع الالكتروني باختصار الوقت المخصص لمعالجتها و تجنب تكاليف التنقل مع التقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي و البشري الذي كان مخصصا لذلك، كما شجع على قيام خدمات مصرفية الكترونية و اتساع الأفاق أمام التجارة الالكترونية. وفي نفس الوقت نستنتج انه يوجد ارتباط وظيفي بين نظام الدفع الحديث والتقنيات المعلوماتية المستعملة، ولكن يبقى تكوين على استعمال هذا النظام ضروري لا يمكن الاستغناء عنه.

7. قائمة المراجع:

- إبراهيم بخي. (2008). التجارة الالكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة . ط2: ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
- العاني ايمان. (2007). البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية. تأليف كلية العلوم الاقتصادية. جامعة منتوري، قسنطينة.

- تطار محمد منصف. (2002). النظام المصرفي الجزائري والصيرفة الالكترونية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- جليل نور . نور الدين. (2006). احلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية الإلكترونية. تأليف كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير جامعة الجزائر. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- حمد بوراس. السعيد بركة. (2014). أعمال الصيرفة الالكترونية. ط 1: دار الكتاب الحديث، القاهرة.
- سليمة م. (2014). وسائل الدفع الالكترونية وانعكاساتها على الوطن العربي Dans ك. ا. السياسية. الجزائر.
- سماح شعبور . مصباح مرابطي. (2016). وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر. تأليف كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير. جامعة العربي التبسي تبسة.
- عمراني محمد. (2015). معالجة المعاملات المصرفية في ظل نظام الدفع الالكتروني الحديث. تأليف كلية العلوم الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر. مركز الجامعي تمارست.
- قاحوش الفرد. (2001). العمل المصرفي عبر الانترنت. ط 1: مكتبة الرائد العلمية، عمان.
- قريشي قاسم . شافعي احمد. (2004). وسائل الدفع الالكترونية. تأليف كلية العلوم الاقتصادية و تسيير والعلوم التجارية. جامعة ابو بكر بالقائد، تلمسان.
- محمد عبد العليم صابر. (2009). التسويق والتجارة الالكترونية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- محمد عبد حسين الطائي. (2013). التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة. ط2: دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- مصطفى كمال طه وائل. (2009). الاوراق التجارية و وسائل الدفع الالكترونية الحديثة. بدون طبعة: دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- معمر حسام. (2014). دور أنظمة الدفع الحديثة في البنوك وتأثيرها على التعاملات الاقتصادية . جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- ناجم محمد نوري الشمري. عبد الفتاح زهير. (2008). الصيرفة الالكترونية الادوات والتطبيقات ومعيقات التوسع. ط 1: دار وائل للنشر - بيروت.
- ناهد فتحي الحموري. (2009). الاوراق التجارية الالكترونية. ط1: دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

- هاني وجيه العطار. (2016). التجارة الالكترونية. ط1: لاكميون للنشر والتوزيع، الاردن.